الأمم المتحدة

A/C.2/69/SR.27

الجمعية العامة

Distr.: General
19 January 2015
Arabic
Original: English

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة السابعة والعشرين
المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيدة ستيبوفسكا (نائبة الرئيس) . . . . . (بولندا)

المحتويات

البند ٢٤ من جدول الأعمال: الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية (تابع)

(أ) الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية (تابع)

(ب) التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

14-63548X (A) 250215 250215

الرجاء إعادة استعمال الورق

نظرا لغياب السيد كاردي (إيطاليا)، تولت السيدة ستيبوفسكا (بولندا)، نائبة الرئيس، رئاسة الجلسة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البند ٢٤ من جدول الأعمال: الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية (تابع) (A/69/215)

(أ) الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية (تابع) (A/69/63-E/2014/10، و A/69/125 و Add.1، و A/69/392؛ و A/C.2/69/2)

(ب) التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية (تابع) (A/69/39، و A/69/153، و A/69/392؛ و A/C.2/69/2)

١ - السيد فيتشايدت (تايلند): قال إنه يلزم مواصلة الجهود لتحسين فعالية الأعمال التي تضطلع بها الأمم المتحدة وكفاءتها وترابطها وملاءمتها وأثرها على نطاق المنظومة. وأشاد في هذا الصدد بالإطار الشامل الجديد للرصد والإبلاغ للاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي.

٢ - ومضى قائلا إن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية يلزم أن تكون عالمية الطابع ومحايدة ومستقلة. وأشار إلى تقرير الأمين العام (A/69/63-E/2014/10)، فقال إن وفده يؤيد الاقتراح الذي يدعو إلى أن تضطلع الأمم المتحدة بعملية للتأمل الداخلي في سياق التغييرات الحاصلة في البيئة العالمية والمشهد الجديد للتعاون الإنمائي.

٣ - واستطرد قائلا إن تعزيز الشراكات العالمية من أجل الإسراع في تعبئة الموارد المالية من شأنه أن يساعد على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأن يعزز التنمية المستدامة، ولكن سيتعين بالتالي على الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة أن تعالج الاختلال المتنامي بين الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية. وعلاوة على ذلك، فإنه مما يؤسف له أن كلا من معدل نمو تمويل أنشطة الأمم المتحدة التنفيذية والمساعدة الإنمائية الرسمية يعاني من الركود.

٤ - واسترسل قائلا إنه بالرغم من إحراز تقدم في توسيع نطاق التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتعميمه، فإن ذلك التعاون ينبغي أن يكون مكملا للتعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب وليس بديلا له. وأضاف أن تايلند تحث مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب على تنسيق الجهود المشتركة بين الوكالات وتحسين كفاءة استغلال الموارد. ذلك أن تعزيز التعاون في الأمم المتحدة بأسرها ضروري لجعل التعاون الإنمائي أكثر ترابطا وكفاءة.

٥ - وأردف قائلا إن تايلند ملتزمة بتكثيف التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وما برحت تقدم التعاون التقني في إطار منطقتها وخارجها مع طائفة من الشركاء. وأعرب عن استعداد حكومته لتشاطر معارفها وتجاربها وخبراتها في مجالات الحد من الكوارث، والأمن الغذائي، والزراعة، والصحة، والتعليم. واختتم كلمته بقوله إنه سيتم خلال عام ٢٠١٥ تعزيز التعاون بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة من خلال الجماعة الاقتصادية للرابطة.

٦ - السيدة كياو (ميانمار): قالت إن الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة مهمة للغاية لمساعدة الدول على تحقيق التقدم الاقتصادي - الاجتماعي ولكن يلزم توفير موارد مالية لتنفيذها. وأعربت عن قلق حكومتها من جمود حجم إجمالي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية وتراجع المساهمات الأساسية المقدمة للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية، ومن ثم فإنها تحث الجهات المانحة على إيلاء أولوية للتمويل الأساسي، الذي يُعد مهما لكي يتسنى تنفيذ الاستعراض الشامل للسياسات الذي

يجري كل أربع سنوات تنفيذا كفؤا. ويجب على البلدان المتقدمة النمو أن تفي بالتزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية كما ينبغي لجميع الجهات صاحبة المصلحة أن تلتزم بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للبلدان النامية.

٧ - ومضت قائلة إن النهج الذي تتبعه الأمم المتحدة يجب أن يكون أكثر اتساقا، وأن يحترم السياسات الوطنية واستعراض السياسات، وأن يتضمن مبادئ نهج ”توحيد الأداء“، الذي يوفر عددا من المزايا، بما في ذلك فعالية التكاليف. وأعربت عن ترحيب ميانمار بالإجراءات التي اتخذتها كيانات الأمم المتحدة لمواءمة خططها الاستراتيجية مع استعراض السياسات حيث أن من شأن تعزيز الاتساق والكفاءة في الأمم المتحدة أن يسهم في تنمية البلدان النامية. وتُعد كيانات الأمم المتحدة مهمة للغاية لبناء الاتساق وحشد التمويل من مجتمع المانحين.

٨ - واستطردت قائلة إنه في أعقاب الزيارة التي قام بها في عام ٢٠١٣ إلى ميانمار فريق مشترك من ست وكالات تابعة للأمم المتحدة ما فتئ فريق الأمم المتحدة القطري يعكف على وضع استراتيجية انتقالية لمساعدة ميانمار في جميع جوانب الحياة. واختتمت كلمتها بقولها إن بلدها يبذل قصارى جهده للاستفادة على نحو فعال من المساعدات الدولية وهو ممتن لما تقدمه الأمم المتحدة وغيرها من شركاء التنمية من مساهمات في هذا الصدد.

٩ - السيد غرانت (كندا): تكلم أيضا باسم استراليا فقال إن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات يشكل بداية مهمة لإصلاح الأمم المتحدة. ويجري بالفعل إيلاء الاهتمام للاستعراض المقبل الذي سيجرى في عام ٢٠١٦ والفرصة التي ستتاح لكفالة أن يؤدي الإصلاح إلى تمكين جهاز الأمم المتحدة الإنمائي من تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأعرب في هذا الصدد عن ترحيب كندا واستراليا بتدشين حوار تشاوري بشأن جهاز الأمم المتحدة الإنمائي في فترة ما بعد عام ٢٠١٥، ولكنه دعا إلى أن يكون هناك تركيز واضح على الإصلاحات الجارية، التي تتسم بأهمية خاصة للوفدين في عدد من المجالات.

١٠ - وفيما يتعلق بتمويل الأنشطة التنفيذية، أعرب عن ترحيب كندا واستراليا بإشراك الصناديق والبرامج في الحوارات المنظمة المتعلقة بخطط التمويل الاستراتيجي. وقال إن الاقتراحات المتعلقة بالعلاقة بين التمويل الأساسي والتمويل غير الأساسي واحتمال توفير تمويل جديد من مصادر غير حكومية ومصادر خاصة هي أمور تبعث على التفاؤل ولكن يلزم إيلاء مزيد من التفكير بشأن أفضل وسيلة لحشد مساهمات جيدة النوعية من الدول الأعضاء ذات الاقتصادات الصاعدة. وأعرب عن شعور الوفدين بالارتياح إزاء صقل تعريف الكتلة الحرجة للموارد وعن تقديرهما للجهود التي تبذلها كل وكالة لتنفيذ ذلك المفهوم. وأضاف أن المناقشات بشأن التمويل يجب أن تستمر سنويا وأن يتم ربطها بالتطورات والنتائج الرئيسية الأخرى مثل استرداد التكاليف وتمويل التنمية.

١١ - ومضى قائلا إن منظومة الأمم المتحدة مهمة للغاية فيما يتعلق بالجمع بين الأنشطة الإنسانية، وأنشطة بناء السلام، والأنشطة الإنمائية، في سياق عملية الانتقال، وحالات ما بعد انتهاء الأزمات والانتعاش. ويمكن أن تؤدي الفرص المتاحة مثل استعراض عام ٢٠١٥ لهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، إلى تحسين عملية تقديم المساعدات، وزيادة تنسيق الاستجابة دعما للجهود الوطنية التي تبذلها البلدان التي تمر بأزمات، وحالات ما بعد انتهاء الأزمات، وفي الحالات الانتقالية.

ويلزم أن تعمل الوكالات على تحسين مواءمة وتبسيط أدوات البرمجة والتمويل، وعملياتها، وممارسات عملها، وذلك بغية تيسير تحقيق استجابة منسقة حقا.

١٢ - واستطرد قائلا إنه يلزم إبقاء مسألة المساواة بين الجنسين ضمن أولويات خطة الأمم المتحدة للتنمية. وأعرب عن ترحيب كندا واستراليا ببدء تنفيذ خطة العمل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على نطاق المنظومة، وقال إنهما سيقومان برصد الجهود التي ستُبذل في المستقبل لكفالة أن تتضمن وثائق التخطيط الاستراتيجي لكيانات منظومة الأمم المتحدة قدرا كافيا من التحليل الجنساني.

١٣ - وأردف قائلا إنه ينبغي لجميع الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة أن تتخذ إجراءات متناسقة في الوقت المناسب لإصلاح مقارها على الصعيدين الإقليمي والقطري. وذكر أن بعض التقدم قد أُحرز في هذا الصدد ولكن ما زال هناك الكثير الذي يلزم القيام به. إذ يلزم تحقيق الاتساق على نطاق المنظومة لكي تكون التوجيهات السياساتية والفعالية التشغيلية عالمية المستوى ولإنشاء نظام قوي للرصد والمساءلة لخطة التنمية الجديدة.

١٤ - واسترسل قائلا إن استعراض السياسات وتنفيذه أمران لا بد منهما لإنشاء جهاز إنمائي للأمم المتحدة يتسم بكونه ملائما ومتسقا وكفؤا؛ وأعرب عن سرور الوفدين لوضع إطار استرداد تكاليف استعراض السياسات، الذي يمثل تحسنا كبيرا عن الممارسة التي كانت متبعة في السابق، والذي بدأ بالفعل في تحقيق نتائج مفيدة. واختتم كلمته بقوله إن الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠١٥ سيوفر فرصة لتحديد المواضيع الرئيسية التي ينبغي إدراجها في الدورة المقبلة لاستعراض السياسات.

١٥ - السيد تيمبي باكا زولاي (جمهورية الكونغو الديمقراطية): قال إن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يلعب دورا متزايد الأهمية في تنمية القدرات الإنتاجية والنمو المستدام للبلدان النامية. وقيمة هذا التعاون آخذة في التزايد بسبب تنوع شراكاته فضلا عن أنه يجلب منفعة اقتصادية كبيرة للبلدان النامية. ويجب على الأمم المتحدة أن تكون رائدة في إيلاء اهتمام خاص للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وفي بناء قدراته. كما يلزم تقديم دعم لتحسين قدرة بلدان الجنوب على التنافس في الإنتاج، ولكن ينبغي أن يأخذ ذلك الدعم في الاعتبار الأولويات الوطنية لكل دولة. وتحقيقا لتلك الغاية، ينبغي لكيانات منظومة الأمم المتحدة، وشركاء التنمية، والقطاع الخاص، أن تفرج عن قدر كبير من الأموال بغية تعزيز الأنشطة المتصلة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

١٦ - ومضى قائلا إن جمهورية الكونغو الديمقراطية تواجه جراء النزاعات المسلحة المتعددة تحديات تفوق ما تواجهه بلدان الجنوب الأخرى في تنفيذ برامج التنمية في سياق التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ومع ذلك، فإن الحكومة تبذل جهودا كبيرة لدعم ذلك التعاون، وذلك بوسائل من بينها تعزيز شراكاتها مع الهيئات العامة والخاصة في بلدان الجنوب في إطار برنامج خمسي وطني. ونتيجة لهذه الجهود، يعمل مواطنون ومؤسسات تجارية من بلدان الجنوب في جميع أنحاء جمهورية الكونغو الديمقراطية في مجالات الزراعة، وتطوير البنية التحتية، وغيرها لتحقيق التنمية الاجتماعية - الاقتصادية في البلد.

١٧ - ودعا المجتمع الدولي إلى الاعتراف ببلده بوصفه دولة يمكن أن تستفيد من الدعم على الأجل الطويل من خلال إقامة شراكات في مجال التنمية. واختتم كلمته بقوله إن ذلك الدعم ينبغي ألا يقتصر على تقديم الإغاثة الإنسانية في حالات الطوارئ، كما هو الحال فيما يتعلق بمرض الإيبولا

الفيروسي، بل أن يشمل القطاعات الحيوية مثل الصحة والمياه والتعليم.

١٨ - السيد حاجي لاري (جمهورية إيران الإسلامية): أعرب عن ترحيبه بالتطورات التي حُددت في تقرير الأمين العام عن استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات، بما في ذلك الإطار الجديد للرصد والإبلاغ ومواءمة عدد من كيانات الأمم المتحدة لخططها الاستراتيجية مع ذلك الاستعراض.

١٩ - وأعرب عن أسف وفده لتراجع مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية والأثر السلبي الناجم عن تناقص حجم المعونة الإنمائية عموما على المساهمات المقدمة إلى الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية. فالمعونة الأساسية تعتبر بصفة عامة الأداة الأكثر كفاءة لإقامة شراكات فعالة مع البلدان التي تنفذ فيها برامج لتنفيذ الأنشطة التنفيذية، في حين تعتبر الموارد الأساسية مهمة للغاية لكفالة توفر القدرة على تنفيذ الولايات ولتوفير القيادة والابتكار. ولذلك فإنه يتعين معالجة الاختلال بين الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية.

٢٠ - وأعرب عن ترحيب إيران برفع مستوى الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب إلى مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وتعيين رئيسه مبعوثا خاصا للأمين العام بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ويعد التعاون فيما بين بلدان الجنوب عاملا محوريا في العلاقات الدولية، ونظرا لأنه يمثل تعبيرا عن التضامن فيما بين بلدان الجنوب، فإنه يتعين عليها أن تضع خطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وينبغي ألا يعتبر هذا التعاون شكلا تقليديا من أشكال المساعدة الإنمائية كما ينبغي ألا يكون بديلا للتعاون بين الشمال والجنوب. ويمكن أن يقوم جهاز الأمم المتحدة الإنمائي بدور مهم في دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مجالات من قبيل التجارة والزراعة. واختتم كلمته بقوله إن الأمم المتحدة ينبغي أن تواصل دمج التعاون فيما بين بلدان الجنوب في سياساتها وبرامجها بغية بناء القدرات البشرية والمؤسسية للبلدان النامية.

٢١ - السيد وانغ مين (الصين): قال إن التنمية العالمية تعاني بشكل ملحوظ من نقص الموارد وإن البلدان النامية تواجه تحديات متزايدة الخطورة في سعيها لتحقيق التنمية. وحث جميع الوكالات في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على أن تفي بمتطلبات قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ المتعلق باستعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات بأسلوب ثابت وشامل.

٢٢ - ومضى قائلا إن جهاز الأمم المتحدة الإنمائي ينبغي أن يبقي مسألتي القضاء على الفقر وتعزيز التنمية في بؤرة أنشطته وأن يبذل جهودا لتحسين أسلوب عمله. وينبغي للبرامج والصناديق ذات الصلة أن تحترم مبدأ قيادة البلدان لأمورها وامتلاكها زمامها بنفسها ورفع مستوى ما تقدمه من مدخلات من أجل بناء القدرات. وفي هذا الصدد، ينبغي مواصلة زيادة الموارد الإنمائية، سواء من حيث حجمها أو هيكلها. ذلك أن الاتجاه التنازلي لتمويل التنمية والاختلال بين الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية يؤثران على قدرة جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على الاضطلاع بمهامه بفعالية ويشكلان مصدرا للقلق للبلدان النامية. ولذلك ينبغي أن يتخذ الجهاز والوكالات التابعة له خطوات لعكس مسار تلك الحالة.

٢٣ - واستطرد قائلا إن تمويل التنمية ينبغي أن يواصل إيلاء أولوية للوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية كما ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة والوكالات التابعة لها أن تحث البلدان المتقدمة النمو على تحمل المسؤولية الرئيسية عن تمويل التنمية مع رفع مستوى ما تقدمه من مساعدات إلى البلدان

النامية. ولا يزال التعاون بين الشمال والجنوب يمثل القناة الرئيسية للتعاون الإنمائي الدولي ولكن يلزم إقامة شراكة إنمائية عالمية أكثر توازنا. وينبغي في هذا الصدد تقديم مزيد من الدعم للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي يمكن من خلاله أن تساعد البلدان النامية بعضها بعضا بروح التضامن وسعيا لتحقيق التنمية المشتركة. وينبغي أن تتولى البلدان النامية وحدها قيادة التعاون فيما بين بلدان الجنوب كما ينبغي لذلك التعاون أن يكون مكملا للتعاون بين الشمال والجنوب لا بديلا له. واختتم كلمته بقوله إنه ينبغي لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي والوكالات التابعة له أن يوفرا الدعم السياساتي والمالي اللازم مع مراعاة السمات والمبادئ الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وأن يستفيدا تماما من مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والمبعوث الخاص المعني بالموضوع.

٢٤ - السيدة إبراهيموفا (أذربيجان): قالت إنه في حين يشعر وفدها بالسرور لأن الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة قد أدرج وسائل التنفيذ ضمن الأهداف المقترحة للتنمية المستدامة، فإنه يلاحظ أنه يلزم اتباع نهج كلي لمعالجة قضايا عديدة، مثل تراجع تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية، وتقلب تدفقات رأس المال، واستمرار مشاكل الديون، وجميعها تؤدي إلى تفاقم التحديات الإنمائية التي تواجهها البلدان النامية.

٢٥ - ومضت قائلة إن أذربيجان، بوصفها بلدا مساهما في المساعدة الإنمائية الرسمية، تواصل تصديها للتحديات الإنسانية والاجتماعية - الاقتصادية في البلدان النامية: فقد استفاد أكثر من ٣٠ بلدا في أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا من معوناتها الدولية. كما قامت ببناء شراكات مع منظمات دولية راسخة من أجل دعم التنمية المستدامة.

٢٦ - وفيما يتعلق بالبلدان النامية غير الساحلية، قالت إن مقترحات الفريق العامل المفتوح العضوية تشير إلى أن المجتمع الدولي حريص على الالتزام بتنفيذ برنامج عمل ألماتي تنفيذا تاما وعلى تلبية احتياجات تلك الدول من خلال إطار جديد للتعاون في مجال النقل للأغراض الإنمائية. واختتمت كلمتها بقولها إن أذربيجان أحرزت تقدما في ذلك المجال بإطلاق عديد من المشاريع منها مد خط السكك الحديدية باكو - تبليسي - كارس وإنشاء ميناء بحري جديد، وهما سيشكلان بوابة رئيسية عند تقاطع ممري النقل بين الشرق والغرب، والشمال والجنوب.

٢٧ - السيدة رافيلوفا - بوروفيك (الاتحاد الروسي): قالت إنه يجب تركيز الاهتمام على تحسين نوعية التقارير التحليلية؛ ورحبت في هذا الصدد بتوحيد تقديم التقارير المتعلقة بتنفيذ الاستعراضات الشاملة لسياسات الوكالة التنفيذية. وينبغي للبرامج والصناديق أن تقدم تقارير بشأن ما تضطلع به من أنشطة إنمائية وفقا للبارامترات الموحدة التي أنشأتها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

٢٨ - وأعربت عن ترحيب الاتحاد الروسي بالتدابير المتخذة لتحسين مستوى تمويل الأنشطة التنفيذية واستقرار ذلك التمويل والقدرة على التنبؤ به، وشددت على ضرورة تحديد الموارد الأساسية في الوقت المناسب وبالقدر الملائم. وقالت إنه من غير المستصوب أن يتم استعراض مستوى معدلات استرداد التكاليف وطريقة حسابها قبل عام ٢٠١٦، وهو الوقت الذي ستجرى فيه استعراضات منتصف المدة للميزانيات المتكاملة للوكالات.

٢٩ - ومضت قائلة إن بلدها حريص على توسيع نطاق التعاون مع منظومة الأمم المتحدة للمساعدة على تقديم دعم تقني من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية - الاقتصادية للبلدان الأشد احتياجا. وينبغي أن يركز عمل الوكالات التنفيذية

على تحقيق التنمية المستدامة للبلدان التي تُنفذ فيها برامج، وتعزيز نظم الرعاية الصحية، ومكافحة الفقر وغيرها من المجالات، بما في ذلك العمالة والزراعة والتجارة. ويلزم إدخال مزيد من التعديلات على النطاق المواضيعي للأنشطة التنفيذية بغية مواءمتها مع احتياجات البلدان النامية وليس مع اعتبارات الوكالات التنفيذية وأولوياتها. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تكون أنشطة المشاريع وأموالها مرتبطة على نحو أوثق باستراتيجيات التنمية الوطنية وبالتدابير التي اتخذت لتنفيذها في الدول المتلقية. وينبغي أن يكون هناك تزامن بين دورات التخطيط للوكالات التنفيذية والبلدان التي تُنفذ فيها برامج.

٣٠ - واختتمت كلمتها بقولها إنه ينبغي مواصلة إدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في الأنشطة التنفيذية التي يضطلع بها جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، كما ينبغي أن يسترشد في تلك العملية بالقرارات الصادرة عن الدورة الثامنة عشرة للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والقرار الذي اتخذه المجلس الاقتصادي والاجتماعي عقب الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من دورته الموضوعية لعام ٢٠١٤.

٣١ - السيد بيا (الكاميرون): قال إنه عندما يتم اعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ينبغي إدماجها في الخطط الاستراتيجية المقبلة للصناديق والبرامج والوكالات، وكذلك في الخطط القائمة في استعراضات منتصف المدة التي تُجريها تلك الجهات لحالة التنفيذ.

٣٢ - ومضى قائلا إن أفريقيا يجب أن تظل في بؤرة اهتمام جهاز الأمم المتحدة الإنمائي ويجب بالتالي أن تحصل على مستوى مناسب من الموارد المالية والبشرية. ذلك أن أفريقيا تحتاج أكثر من أي وقت مضى إلى جهاز إنمائي يستطيع أن يتصدى للتحديات العديدة التي تواجهها القارة. وفي هذا الصدد، يلزم أن تتوفر موارد أساسية بصورة منتظمة وعلى أساس يمكن التنبؤ به لكي يتسنى تنفيذ الأنشطة التنفيذية تنفيذا مثمرا. إلا أن الاختلال الهائل بين الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية يجب أن يعالج على وجه الاستعجال بغية المساعدة في تعزيز الوكالات والصناديق والبرامج. وفي حين أن الاختلال ليس ناجما بالضرورة عن ندرة الموارد، فإن الإرادة السياسية ما زالت تُعد عاملا مهما. ويحول تخصيص الأموال بمستويات عالية على غير المعتاد دون قيام جهاز الأمم المتحدة الإنمائي بالاضطلاع بدوره على النحو الواجب وكذلك دون قيامه بمساعدة الدول على تنفيذ برامجها الإنمائية.

٣٣ - واستطرد قائلا إنه يجب في هذا الصدد على الوكالات والصناديق والبرامج، أن تضطلع بولاياتها وفقا لما تقرره الهيئات الحكومية الدولية وفي إطار الأولويات الوطنية. ويجب في جميع الأحوال أن يظل القضاء على الفقر هو شعار جهاز الأمم المتحدة الإنمائي.

٣٤ - وأعرب عن ترحيب الكاميرون بتقرير وحدة التفتيش المشتركة بشأن المنسقين المقيمين (A/69/125) وأكد أهمية أن يتم على الفور تنويع نظام المنسقين من حيث التوزيع الجغرافي، ونوع الجنس، والمنظمة الأم. واختتم كلمته بقوله إنه من أجل تحقيق تلك الغاية يتعين تعديل معايير الاختيار لكي تعكس مختلف النظم التعليمية والحساسيات الثقافية.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٠٠.